المملكة المغربية

تصريح المملكة المغربية

المؤتمر الخامس والعشرين للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي

المستوى الوزاري

الشيلي - مدريد/ 02 - 13 دجنبر 2019

باسم الله الرحمان الرحيم

- **السيدة الرئيسة**
- **سيداتي وسادتي.**

اسمحوا لي في البداية أن أقدم خالص شكري لحكومة جمهورية الشيلي، التي تترأس هذه الدورة وعلى الجهود التي تبذلها لضمان تحقيق الأهداف والنتائج المنتظرة من هذا المؤتمر.

كما أهنئ بحرارة حكومة وشعب مملكة إسبانيا على مبادرتها لاستضافة هذا المؤتمر في مدينة مدريد.

حضرات السيدات والسادة؛

إن هذا المؤتمر ينعقد في سياق خاص يتميز بالوعي القوي لدى شعوب وشباب دول العالم حول الرهانات والتحديات المرتبطة بقضايا تغير المناخ، وبتفاقم المشاكل المناخية، التي تواجه كل البلدان وبالخصوص البلدان النامية.

إننا واعون اليوم بأن التغير المناخي أخذ بعدًا إيكولوجيًا وسوسيواقتصاديا وسياسيا مهما، سواء على مستوى الدول أو على مستوى الحكامة الدولية.

وفي هذا السياق، وإدراكا منها بتأثير التغير المناخي على النظم الإيكولوجية والقطاعات السوسيواقتصادية، نهجت المملكة المغربية مقاربة طوعية وتشاركية ومسؤولة في سياستها المتعلقة بالمناخ، مستندة خصوصا على الركائز الأساسية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، من أجل الاستثمار للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

فقد التزمت بلادنا بخفض انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 42 ٪ بحلول سنة 2030. كما نسعى الى رفع مستوى هذا الطموح وفقا للرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في قمة العمل المناخي المنعقدة في شهر شتنبر الماضي بنيويورك.

ويعتمد التزام المغرب على استراتيجية الانتقال الطاقي بموحوريها : إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية حيث نهدف إلى تثبيت ٪42 من إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة ونأمل أن نفوق هدف 52 ٪ بحلول عام 2030.

كما يعمل المغرب جاهدا على تبادل الخبرات مع الدول الافريقية لاسيما في مجال المناخ والبيئة والطاقات المتجددة ودعم المبادرات الافريقية وخاصة اللجان الثلاثة التي تم إحداثها بمراكش خلال قمة رؤساء الدول الافارقة التي انعقدت على هامش المؤتمر الثاني والعشرون ونخص بالذكر لجنة حوض الكونغو ولجنة الساحل ولجنة الدول الجزرية.

كما أطلقت بلادنا خلال قمة المناخ بنيويورك في شتنبر الماضي مبادرة خاصة بالشباب من أجل المناخ بأفريقيا، وكذا مبادرة الولوج للجميع إلى الطاقة المستدامة بشراكة مع إثيوبيا.

حضرات السيدات والسادة،

إن رفع مستوى الطموح في المساهمة المحددة وطنيا، يستوجب تعبئة موارد مالية إضافية وقابلة للتوقع، سواء عمومية أو خاصة وذلك في إطار تعاون دولي ثنائي ومتعدد الأطراف قوي.

وفي هذا الإطار فإن حاجيات الدول النامية في مجال التمويل تتجاوز بكثير ما هو متاح اليوم حيث لم نصل بعد إلى هدف تعبئة 100 مليار دولار سنويا بحلول سنة 2020. وهذا يؤكد مع الأسف عدم التزام الدول الأكثر مسؤولية في ما يقع.

لذلك، ندعو بشدة إلى الشروع مبكرا في مناقشة الهدف الجماعي الجديد للتمويل. كما يجب مراعاة احتياجات وأولويات البلدان النامية ولا سيما الدول الأفريقية التي ينبغي أن تحظى بوضع خاص نظرا لمواجهتها لتأثيرات التغيرات المناخية الخطيرة وبحثها عن التنمية المنشودة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المساهمات المحددة وطنيا لا تستوجب فقط توفير التمويل الضروري بل تتطلب أيضًا الولوج إلى التكنولوجيات النظيفة لا سيما تلك المتعلقة بالطاقات المتجددة والبديلة وتلك المرتبطة بتدوير الكربون.

كما ندعو إلى مراجعة حكامة المسلسل التفاوضي لإعطاء فرصة للهيئات الفرعية للإعداد التوافقي لمشاريع القرارات وأيضا مراجعة دورية انعقاد المؤتمر، وذلك لتحقيق النجاعة والاستجابة للتطلعات وتحقيق الإنجازات والحفاظ على جاذبية ومصداقية المسلسل التفاوضي.

حضرات السيدات والسادة

إن الدول النامية والصاعدة ملتزمة بقوة وننتظر التزام الدول الأخرى لنتحمل المسؤولية جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته